مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٢) العدد (٤)
الإصدار السابع
٢٠٢١ (٣٨٠-٣٥٨)

الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الانتعاش الاقتصادي في سورية في مرحلة إعادة الاعمار "دراسة ميدانية في دمشق"

فاطمة فرحان كمال الدين

طالبة دكتوراه في جامعة طهران، كلية العلوم الاجتماعية، اختصاص علم اجتماع التنمية والاقتصاد.

البريد الإلكتروني: kamalaldin.fatem@ut.ac.ir

عبد الحسين كلانتري

أستاذ دكتور في قسم علم الاجتماع اختصاص علم اجتماع التنمية والاقتصاد،

جامعة طهران. المشرف الخارجي للطالبة

البريد الإلكتروني: abkalantari@ut.ac.ir

اسعاف حمد

أستاذة دكتورة في قسم علم الاجتماع والتنمية في جامعة دمشق المشرف الداخلي للطالبة

البريد الإلكتروني: esaaf_h@yahoo.com

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٥ ديسمبر ٢٠٢١م

الملخص

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية. تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية وإبراز مدى مساهمتها في تحقيق التنمية والانعاش الاقتصادي، والتعرف على أهم المعوقات التي خلفتها الحرب ومدى تأثيرها على قيام هذه المؤسسات بدورها، إضافة إلى مدى فعالية اقتراح نموذج V لتنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل

إنعاش الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الاعمار، وتخفيف حدة العوائق المالية والتسويقية في مدينة دمشق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ، وطريقة المسح الاجتماعيّ بالعينة. وتّم جمع بيانات الدراسة الحالية باستخدام مقياس مؤلف من (54) بنداً، تم توزيعه عشوائياً على (100) صاحب مؤسسة في دمشق. وتم استخدام برنامج (SPSS) لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول إلى النتائج التالية: أن هناك تأثير كبير للعوائق المالية–الثقافية، وطبيعة القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية السائدة بعد صدور مرسوم 2016 في سورية في حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والدعم الإداري والتسويقي مما أثر سلباً على القيام بدورها الإيجابي في الإنعاش الاقتصادي للسوريين. وأكدت أن هذه المؤسسات ساهمت بدورها في تحسين مستوى الفرد بالأنشطة الاقتصادية واستيعاب يد عاملة جديدة، بينما لم تسهم بشكل واضح في زيادة قدرة الأفراد للوصول إلى المؤسسات المالية، وتحسين مستوى معيشة الفرد بجميع المجالات. وأكدت أن اقتراح التنسيق بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة يلعب دور كبير في تقديم الدعم المادي لهذه المؤسسات الذي يحميها من الإفلاس وإيجاد سوق محلي وقدرة تنافسية مما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي وتخفيف البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المعوقات، الناتج المحلي الإجمالي.

*** مقدمة**

إن الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاديات الحديثة هو الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي ترى بضرورة اعتماد الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة كبوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة (سعيد وعبد اللطيف، 2006).

تبذل الدول النامية كثيراً من الجهود الإنمائية الرامية لتحقيق تقدمها اقتصادياً واجتماعياً، ولكنها مازالت تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية المختلفة، من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد، وتدني مستوى المعيشة، وزيادة معدلات البطالة والمديونية، ومع تعقد هذه المشكلات وتفاقمها، فقد تزايد الإحساس بضرورة الاعتماد على الذات، وتعبئة الموارد المحلية، وإفساح المجال لدور أكبر للقطاع الخاص في عمليات التنمية (وفاء وآخرون، 2006).

وكانت النظرة العامة لهذه المؤسسات على إنها عمل افراد مستقل عن الآخرين، لذلك كان الاعتقاد السائد على أنها ضعيفة وغير قادرة على الوفاء باحتياجات التنمية بجميع أنواعها، ولكن بعد أن أثبت التجارب قدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد الوطني للعديد من البلدان النامية والمتقدمة، أصبحت هناك قناعة تامة بأنها أحد الحلول المثلى لتقوية وتنمية وتنوع الاقتصاد الوطني في العديد من البلدان النامية والمتقدمة (عبد الجبار ورحيق، 2012). حيث تسهم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في عملية التنمية، فهي تساعد بشكل كبير جداً في خلق فرص العمل وتقليص البطالة وتخفيض معدلات الفقر، كما تساعد على تعزيز حالة التكامل الصناعي، وهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المنشآت الصناعية حول العالم (بيان، 2006)، فهي لا توجد فقط في بريطانيا وأمريكا وأستراليا وأوروبا و إنما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وكوريا وإندونيسيا... ففي الصين و اليابان تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي المؤسسات، وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تبلغ نسبتها 95%، كما تؤكد البيانات الدولية على أن الأهمية النسبية لهذه المؤسسات تزداد مع زيادة درجة التقدم الاقتصادي، فعلى سبيل المثال تبلغ مساهمتها في دول OECD والدول مرتفعة الدخل بين 60% و 70% من مستوى التشغيل، كما تجاوزت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 55%، بينما لم تتجاوز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول منخفضة الدخل 15% ومساهمتها في التشغيل أقل من 30%، أما في الدول متوسطة الدخل فكانت مساهمتها 35% في الناتج المحلي الإجمالي في التشغيل (فوزي، 2018).

*** الإطار المنهجي للدراسة**

١- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

نَظَّمَ القانون السوري رقم /2/ 2016ميلادي القاضي بإحداث الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاص بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جاء فيه إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه جاء غير خالي من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضاً غير محدد الخطط الاستراتيجية لدعم هذه المؤسسات. في حين يُمثِّل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاع الأهم في التصدي للواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور في سورية بعد تسعة أعوام من الحرب وهو أحدى أهم الطرق للتصدي لأزمة البطالة والفقر المدقع والنزوح الداخلي والتشرد في سورية في المرحلة القادمة لإعادة اعمار سورية وبالتالي الوصول للتنمية المنشودة كما في الخطط التنموية للألفية الثالثة، مما يحتم على الحكومة السورية أن تولي هذا القطاع أهمية كبرى، خاصة وأنه يشكل نحو 90% من حجم الاقتصاد الكلي العالمي، ويستحوذ على نسبة 40%-80% من الحجم الإجمالي للعمالة العالمية (حسين، 2013)

وإيماناً من أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُعدّ العامود الفقري لتنمية الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب وتتضمّن تحديث البُنى التحتية الأساسيّة للمجتمع وتشتمل عليه، فإنه في هذه الدراسة سيتم التعرف على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرف على بعض المعوقات التي تقف بوجه قيام هذه المؤسسات بدورها المنوط بها، وامكانية طرح نموذج التكامل والتنسيق V بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، وانطلقت الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي: ما هو الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة الأعمار في سورية؟

كما وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسالة فرعية وهي:-

١- ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة؟

٢- ما مدى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة انتشار الفقر بين أفراد الشعب السوري في المرحلة القادمة؟

٣- ما مدى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الدخل القومي في سورية ورفع مستوى المعيشة للشعب السوري في المرحلة القادمة من إعادة الاعمار في سورية؟

٤- ماهي المعوقات المنتشرة في سورية والتي تقف حجر عثرة في وجه قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور المنوط بها كما في دول العالم؟

٢- فرضيات الدراسة

١- توجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية.

٢- توجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد.

٣- توجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية.

٤- توجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في الحد من البطالة.

٥- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور الموانع المالية-الثقافية في الحد من قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها.

٦- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنظمة والقوانين التسويقية والتجارية في الحد من قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها.

٧- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طرح مدل V التنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٣- أهمّية الدراسة

وتنبثق أهمّية الدراسة أنه مع تداعيات الأزمة التي تمر بها سورية تبرز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد ركائز التنمية الاقتصادية كونها تشكل 95% من القطاع الخاص و الذي يشكل بدوره حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي وقد أدت الأزمة لتراجع أداء هذه المشروعات وتقلص أعدادها سواء التي كانت عاملة أو التي كانت بطور الإنشاء وعل الرغم من ذلك فإن الخصائص التي تميز هذا القطاع عن غيره تأهلها لتكون في حالة معالجة صعوباتها و مشاكلها و تقديم أقصى ما يمكن من برامج داعمة لها باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية وإيجاد القيمة المضافة وعودة الانتعاش الاقتصادي و التعافي وإعادة الاعمار، وبما أن مدينة دمشق مدينة اقتصادية مهمة ولها دور كبير في التأثير على الاقتصاد السوري فانه من الضروري الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المدينة وتنميتها والتشجيع على المبادرة بأنشائها.

٤- أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى:-

١- معرفة كيف تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خدمة التنمية الاقتصادية على المدى القريب والبعيد، من خلال الحد من مشكلة البطالة والفقر المنتشرة بين فئات الشعب السوري بعد الحرب الداخلية.

٢- بيان دور السلوكيّات الثقافية والقانونية والمالية السلبية في المجتمع السوريّ في عرقلة عملية الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية في المرحلة القادمة.

*** الإطار النظري للدراسة**

١- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة المكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها (Aygagari and others, 2003)

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيد أنه يوجد أتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الإحجام المختلفة للمشروع، ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي (نوزاد، 2006):-

١- عدد العاملين.

٢- حجم الاستثمار. (سلطاني، 2006)

٣- قيمة المبيعات السنوية. (جمال الدين، 2009)

جدول (1) تصنيف المؤسسات بناءا على معيار عدد العمال في بعض الدول والمنظمات

البلد/ الهيئة أو المنظمة	المؤسسات المتناهية الصغر	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة	المؤسسات الكبيرة
البنك الدولي (ايت، د.ت.ن)	أقل من 10	10-أقل من 50	50- أقل من 150	150 فأكثر
منظمة الأمم المتحدة (بن يعقوب وشريف، 2008)	أقل من 10	10- أقل من 50	50- أقل من 250	250 فأكثر
منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة (عطاالله، 2009)	1-14	15-19	20- 99	100 فأكثر
دول أسيا الشرقية والجنوبية (كفاح، 2014)	أكثر من 9	10-49	50- 99	100 فأكثر
بريطانية (مشري، 2008)	9	10-49	50-250	250 فأكثر
الولايات المتحدة الآمريكية (يوسف، 2005)	1 -9	10-199	200-499	500 فأكثر
فرنسا (Conférence internationale du Travail,2015)	1 - 9	10 - 99	100- 250	250 فأكثر
إيران (علي ومصطفى، 1388)	1-9	10-49	50- 99	100 فأكثر

جدول (2) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية حسب القطاع الإنتاجي وفق قانون 35 الصادر 2017(ريعان وآخرون، 2018).

	المعيار	المؤسسات صغيرة	مؤسسات متوسطة
القطاع الزراعي	عدد العمال (عامل)	6-20	21-100
	المبيعات السنوية أو	5 لأقل 50	من 50 لأقل 100
	الموجودات (مليون ل.س)	5 لأقل 50	من 50 لأقل 100
القطاع الصناعي	عدد العمال (عامل)	6-25	26-150
	المبيعات السنوية أو	5 لأقل 50	من 50 لأقل 250
	الموجودات (مليون ل.س)	5 لأقل 50	من 50 لأقل250
القطاع التجاري	عدد العمال (عامل)	6-10	11-30
	المبيعات السنوية أو	من 20 لأقل 100	من 100لأقل 300
	الموجودات (مليون ل.س)	15 أقل من 75	75 لأقل 225
القطاع الخدمي	عدد العمال (عامل)	11-25	26- 75
	المبيعات السنوية أو	من 15 لأقل	من 50 لأقل150
	الموجودات (مليون ل.س)	من 7.5 لأقل 25	من 25 لأقل 75

٢- سياسات النهوض الاجتماعي والاقتصادي للتنمية في مرحلة إعادة الاعمار

ان عملية إعادة الاعمار في سورية عماية معقدة ومتعددة الأطراف والأبعاد ومع ذلك تشكل عملية إعادة الأعمار الاجتماعي والاقتصادي بعداً أساسياً وحيوياً من جهود إعادة الاعمار في اطار بناء سورية الجديدة، لقد تركت السنوات الطويلة للحرب الداخلية والحصار الخارجي تشوهات مهمة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على حدا سوا في سورية الأمر الذي يستدعي اعداد خطط وبرامج عاجلة وإيجاد نموذج تنموي لإعادة تأهيل البنية الاجتماعية والقضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية التي اجتاحت المجتمع السوري خلال التسع سنوات الأخيرة (عدنان، 2019). يمكن الاستفادة من بعض الدول في هذا المجال حيث كانت تجاربها ناجحة تماماً في ربط إعادة تأهيل للبنية التحتية بتنمية الصناعات المحلية (فرحاتي، غقال، 2013). ومن الأمور التي لها القدر نفسه من الأهمية هو أن إدارة إعادة البنية التحتية لتجنب المغالاة في الأسعار وتجاوز النفقات، ان انخراط المشاريع والمؤسسات العابرة للقوميات في عملية إعادة الاعمار في مستقبل سورية بعد الحرب من دون مراجعة مستقلة يخلق صعوبات عديدة من أهمها: أن هذه المؤسسات باهظة التكاليف ومعروفة بتجاوز النفقات ومن المرجح بل من المؤكد ان تفضل منتجات ومهارات مستوردة باهظة الثمن وبذلك ستكلف عملية إعادة التنمية في سورية وقت وثمن باهظ وتؤدي لتآكل الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

من أوائل الطموحات التي تريد سورية بعد الحرب تحقيقها هو تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال إيجاد منفذ للتخفيف من أثر أبرز المشاكل التي خلفتها الحرب والتي تعتبر من أكبر تحديات المرحلة القادمة منها:-

١- البطالة المتفشية بين الشباب وافراد الجيش المسرحين بعد ست سنوات.

٢- العدد الكبير من السكان المشردين داخليا بسبب الحرب والصراع في أكثر من نصف الأراضي السورية.

٣- الفقر ومستويات المعيشة المنخفضة التي تعاني منها شرائح واسعة من المجتمع السوري بسبب اضطراب سبل العيش والأجور المنخفضة والتضخم الكبير وانخفاض قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي.

٤- الضغط الاجتماعي والاقتصادي المزدوج على الطبقة الوسطى التي كانت تشكل العمود الفقري للدولة السورية، مما أدى لتآكل هذه الطبقة من 55% لتصبح 10% فقط مع حلول عام 2019. (كريم، 2019/9/25)

٥- العدد الكبير من السكان المعاقين نتيجة الحرب والذين يحتاجون لدعم حكومي لإعادتهم لسوق العمل بما يتناسب مع شروطهم الصحية الحالية.

٦- المعدل المرتفع من الحرمان الاجتماعي والغذائي التي يعاني منها الأطفال والمعمرين والنساء بسبب الانعدام الغذائي الحاد في سورية من ناحية النفاذ إلى المياه النظيفة، التعليم الجيد، العناية الصحية الأولية والامن الاجتماعي...الخ (مناف، 2018/6/27).

لذلك يعتبر إحدى أهم أهداف التنمية في المدى القريب هو إحداث الانتعاش الاقتصادي، زيادة الدخل القومي والفردي، تخفيف البطالة والفقر، رفع مستوى المعيشة للشعب السوري، تقليل التفاوت الطبقي، تأمين الظروف المادية لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، لذلك لا بد من اعتماد إجراءات وقتية وسياسية قصيرة الأمد لتحقيق هذه الأهداف خلال المرحلة الأولى من إعادة الاعمار، وبالتالي تشكل مصدراً أساسياً لإعادة الهيكلية الاقتصادية في المرحلة الراهنة. ولإدراكنا بأن الاستثمارات والمشاريع الكبرى تحتاج إلى تكاليف باهظة التي تفتقدها سورية في ظل تبعيات الحرب لعقد كامل، ولما تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة خصائصها وسهولة إنشائها، وصغر حجم تكاليفها ورأس المال نسبياً، جاء مرسوم الهيئة السورية عام 2016 ليعيد صياغة الطرق الداعمة لقيام هذه المؤسسات بدورها.

٣- العوائق التى تقف أمام نمو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى سورية

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق التنمية اقتصادية، اجتماعية حيث تساهم في تحقيق قيمة مضافة، توفير مناصب شغل، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام، تنمية محلية... الخ (نشأت، 2008).

الجدول (3): يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤشرات الاقتصادية (قمر، 2013)

	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	المساهمة في معدلات التوظيف%

الدول منخفضة الدخل	%16	%36
الدول متوسطة الدخل	%39	%58
الدول مرتفعة الدخل	%51	%62

ويبين الجدول (4) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية بين عام (1970–2004) بعدل نمو سنوي (3.5%)

المؤسسات	تعداد المؤسسات عام ٢٠٠٤	معدل النمو السنوي مقارنة بتعداد عام ١٩٧٠
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٣٩٩٣٠٨	٪٣.٩
مؤسسة تضم (١–٤) عمال	٣٨٢٢٢٣	٪٣.٩
مؤسسة تضم (٥–٩) عمال	١٢٧٤٣	٪٢.٩
مؤسسة تضم (١٠ عمال فاكثر)	٤٣٤٢	٪٤.٩
المصدر: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤ – مكتب المركزي للإحصاء		

ولا يمكن إغفال أهمية ودور هذا القطاع في النهوض الاقتصادي في سورية قبل شروع الأزمة عام 2011. حيث تظهر بيانات المكتب المركزي للإحصاء عام(2009) أن عدد المشتغلين في القطاع الخاص حوال (3.5) مليون عامل يشكلون ما نسبته (70.9%) من إجمالي عدد المشتغلين، موزعون حسب القطاعات: (21.0%) في الزراعة؛ (18%) في الصناعة؛ (21.3%) في البناء و التشييد؛ (22.5%) في التجارة والفنادق و المطاعم؛ (8.4%) في النقل والاتصالات؛ (2.6%) في العقارات و(6.2%) في الخدمات الأخرى. وبذلك كانت هذه المؤسسات تساهم قبل الحرب بدرجة أكبر من المؤسسات الكبرى في إنشاء الوظائف واستيعاب العمالة الجديدة والغير ماهرة وتخفف من البطالة وتزيد القدرة الشرائية للمواطن. وبالتالي الزيادة الحقيقة في الناتج المحلي كما في الجدول (5)

جدول(5):يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي عام(2009)

القطاع	مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع %	نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي
الزراعة	%18	%50	%9
الصناعة	%37	%30	%11.1
البناء والتشييد	%5	%50	%2.5
التجارة	%18	%80	%14.4
النقل والمواصلات	%8	%20	%1.6
المال والتأمين وخدمات أخرى محتملة	%14	%80	%11.2
المجموع	%100		%49.8
المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 – المكتب المركزي للإحصاء.			

من ملاحظة الجداول السابقة، نستطيع معرفة قدرة هذه المؤسسات في استيعاب اليد العاملة وزيادة الناتج المحلي وبالتالي الانتعاش الاقتصادي في السوق الداخلي الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وتوفير العمولة وتخفيف من حالة الفقر. وبالتالي الدور المباشر لتلك المؤسسات في المرحلة الحالية، إلا أن الدارس للواقع على أرض الواقع السوري يستطيع فهم التحديدات التي تواجهها هذا النوع من المؤسسات للقيام بالدور المنوط بها.

إضافة إلى ان البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة تؤثر على أدائها الكمي والنوعي الحالي، فالتطور المستقبلي لهذه المؤسسات مرتبط بالسياسات والاجراءات الكفيلة باستقلاليتها ودعمها، اضافة لتحفيز أفراد المجتمع على القيام بالمبادرات الاقتصادية، بما يضمن سيادة روح المبادرة والتكامل والتعاون في الجهود والامكانيات بين المؤسسات الكبرى والصغيرة والمتوسطة بقطاعاتها المختلفة، الأمر الذي يكفل تحقيق المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية وزيادة وخلق فرص عمل جديدة (عليان و علام، 2015).ويوضح الجدول التالي تراجع عدد المشاريع وفق المرسوم رقم 8 لعام 2007 خلال سنوات الحرب.

جدول (6): تراجع عدد هذه المؤسسات خلال الحرب

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة التي تم إيقافها	عدد المشاريع المتوسطة التي تم إيقافها
٢٠١٠	-	٥٨
٢٠١١	١٠٥	٢٣٥
٢٠١٢	٢٤	١٤
٢٠١٣	١٣	١٢
٢٠١٤	١١	١٢
٢٠١٥	٢٣	١٤
٢٠١٦	٢٥	١٦
المصدر: هيئة الاستثمار السورية		

توضح هذه الأرقام أن الأزمة أدت إلى تراجع أعداد هذه المشاريع بالإضافة للصعوبات التي كانت تعاني منها هذه المشاريع اصلاً قبل عام (2010) أضافت الأزمة صعوبات جديدة منها (تلاشي التمويل المصرفي، صعوبات العمالة، ارتفاع تكاليف المواد الأولية والشحن والنقل والطاقة، صعوبات المناطق غير الأمنة، صعوبات التصدير الخارجي، والعقوبات الدولية المفروضة...الخ.

الجدول رقم(7) أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على عمل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية

العوامل	التحديات	الفرص	نقاط الضعف
العوامل السياسية	*الأزمة التي تمر بها البلاد ودور الهيئة في توليد آليات جديدة لتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قمر، 2015)	*دور الجهات الدولية والمحلية. *الاتفاقيات الموقعة والمنح المقدمة من بعض الدول (إيران، الصين)	*توقف عمل بعض الفروع في المحافظات بسبب الأوضاع الأمنية فيها.
العوامل الاقتصادية	*غياب التخطيط الإقليمي وغياب التسهيلات المصرفية	*التوجه الحكومي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي في التطور الاقتصادي. *برامج إعادة الإعمار وما قد تخلفه من توجه لدعم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخلات للمشاريع الكبيرة بالإضافة لتوفير فرص عمل. (القاسم و راميا ، 2017)	*لم يتضمن قانون إحداث الهيئة وجود صندوق خاص بها لتمويل المؤسسات. *غياب التسويق الجيد لعمل الهيئة (مدى وراما، 2017)
	(أسعار الفائدة، ضمانات) فيما يخص تمويل المؤسسات *الرسوم الجمركية على استيراد المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *تذبذب سعر الصرف (عامر، 2016)		
العوامل الاجتماعية	*ضعف ثقافة المجتمع فيما يخص العمل الحر. *عدم المواءمة بين برامج ومخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل.	*توفر خريجين مؤهلين (إدارة مشاريع). *استقطاب ذوي الخبرة في مجال المؤسسات والعاملة سابقاً في مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	* ضعف تدريب العاملين في الهيئة.

العوامل التقنية	*عدم وجود نظام ضبط الجودة بحسب كل منشأة. *صعوبة إدخال التقنيات الحديثة في عمل المؤسسات.	*وجود مراكز تدريب مهنية في عدة وزارت (التعليم العالي، التربية، الأشغال العامة والإسكان) يمكن الاستفادة منها في إقامة حاضنات وخاصة حاضنات تكنولوجية.	*وجود مشاكل تقنية في الاتصالات والانترنت في بعض المحافظات مما يؤثر على عمل الفروع.
العوامل البيئية		*مناخ معتدل متنوع تشتهر به سورية ويلائم عدة أنواع من المزروعات تكوم مدخلات لعدة صناعات.	*تأسيس هذه المؤسسات يحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة ودراسات فنية متخصصة وبمستوى عالي من التأهيل لتحقيق استدامة هذه المشاريع. (حسن، 2018)
القوانين	*صعوبة في الإجراءات والتراخيص المطلوبة في كل مراحل دورة حياة المشروع (بزاز وجمعة، 2010) * البيروقراطية وعدم وجود قانون ناظم لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سورية (رشا، 2018)		*عدم وجود نظام داخلي وملاك عددي للهيئة. *عدم وجود حوافز تشجيعيه لاستقطاب أصحاب الخبرة للعمل في الهيئة.

ويعتبر اقتراح الدراسة لنموذج (V) للتكامل والتنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من حيث الهدف جزء من عدة مفاهيم لأشكال التعاون بين المؤسسات ومنها المقاولة. ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعماً أقوى، وتعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الاقتصادية الحديثة، والمقاولة هي نوع من الترابط الهيكلي لمؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقاً لشروط محددة، تقوم بتحديدها المؤسسة الأولى والتي عادة ما تكون مؤسسة كبيرة والمؤسسة الثانية تقوم بتنفيذ التعاقد والتي تكون في أغلب الحالات مؤسسة صغيرة (الصديق و محمد، 2016)

وفي السنوات الأخيرة أصبحت المقاولة إحدى السمات المميزة والمرافقة للعولمة حيث تحل شركات صغيرة محل الشركات الكبيرة التي عجزت عن التكيف للأوضاع الجديدة فمن أكثر اثنتي عشرة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية من كانون الثاني عام 1990 لم يبقى إلا شركة واحدة أما باقي الشركات فقد تحولت إلى أجزاء صغيرة داخل شركات أخرى في شكل مقاولات. فقد اكتشف المنتجون أنه بإمكانهم التقليل في التكاليف إذا ما تركوا مؤسسات أخرى صغيرة مختصة تنتج لهم ما يحتاجونه من معدات (ضياء، 2003). ويساعد وجود مثل هكذا تنسيق بين المؤسسات

وأهمية طرح مدل V لتكامل عمل المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بمختلف القطاعات الإنتاجية ومختلف المحافظات السورية في المرحلة الحالية والقادمة بعد انتهاء الحرب، وتظهر أهمية طرح هذه المشروع من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات الموجودة وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية في مستقبل سورية بعد الحرب. وتأتي أهميته ودوره في تنويع الاقتصاد السوري وتكامله من خلال جوانب عديدة ومتنوعة ومن أهم هذه الجوانب ما يأتي:-

١- تصريف المنتجات كون المؤسسات الكبيرة تضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شراء منتجاتها (الشكل 3.أ)

٢- الاستفادة من خبرة المؤسسات الكبيرة في المجالات التقنية والتكنولوجية وذلك أن المؤسسات الكبيرة دائماً تسعى إلى ضمان جودة منتجاتها (ضياء، 2003)

٣- توفر الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المشاريع الصغيرة، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها (أيمن، 2012). بالتالي امتصاص الكم الهائل من اليد العاملة العاطلة.

٤- هذه المدل يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون وسيلة دعم للإنتاج الزراعي الذي يعتبر القطاع الأهم في سورية بعد الحرب والذي يستطيع من خلال التنسيق بين الريف والمدينة من خلق ناتج زراعي قوي وقابل للتصدير. الذي سيساهم في زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي في سورية.

٥- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (محمد، 2002).

٦- مساعدتها على الاتصال بالمؤسسات المالية مع تقديم توصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة، وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة (قحف، 2006).

الدعم الذي تعطيه المؤسسات الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيجعل من الأخيرة تساهم بشكل فعال في الحد من نسبة البطالة العالية بعد الحرب وذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة، وبالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة من جهة، وعلاوة على ذلك فإن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة والمؤسسات الكبيرة ستكون تكلفته أقل بكثير بالنسبة للدولة من تكلفة التعيين في دوائر الدولة (الشكل 3.ب)

الشكل (3:أ)

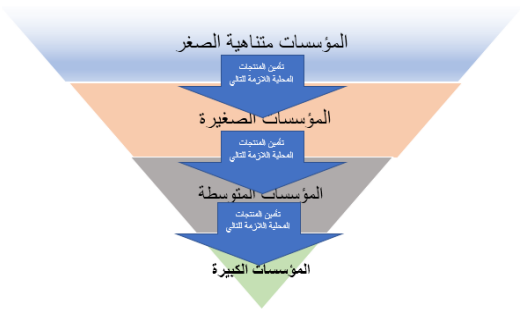

الشكل(3.ب)

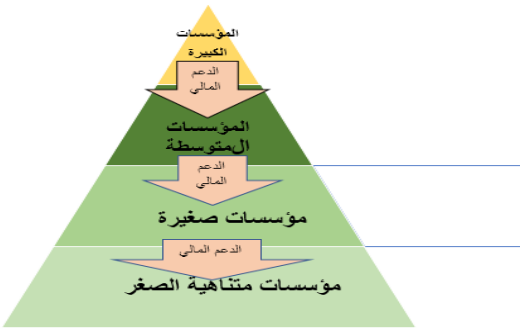

*** تحليل نتائج الدراسة**

*** المنهج الإحصائي**

سيتم استخدام في هذه الدراسة: المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها تعبيراً كيفيّاً أو تعبيراً كميّاً، "**فالتعبير الكيفيّ يصف لنا الظاهرة ويوضّح خصائصها، أمّا التعبير الكمّي فيقدّم لنا وصفاً رقميّاً يوضّح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى**" (فهد، 2007).

اعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، ومقياس الدور التنموي للمؤسسات ومعوقات قيامها بدورها.

مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع البحث من جميع اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة دمشق، تم اختيار منهم عينة عشوائية بحجم (100) من اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أداة الدراسة: تعتمد الدراسة الحاليّة على مقياس يقيس الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوّقات التي تقف بوجه هذه المؤسسات والتي تمّ تحديدها بأربعة أبعادٍ للدور التنموي: (قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية الداعمة ،تحسين مستوى معيشة الفرد، تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية، الحد من البطالة).وحددت بعدان للمعوقات التي تقف بوجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: (عدم تناسب القوانين و الأنظمة التسويقية والتجارية، الموانع المالية–الثقافية) والبعد الأخير هو: للنموذج V للتكامل و التنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة. بلغت عدد فقرات الأداة (54) فقرة موزعة على سبعة محاور (أبعاد) مرتبطة بالدراسة. تتكوّن الأداة من عدد من البنود، وعلى المفحوص أن يختار إحدى بدائل الخمسة متدرجةً وفق مقياس "ليكرت" وهي: (موافق بشدة/ موافق/ محايد/ غير موافق/ غير موافق بشدة). وتعطى كل واحدة من هذه البدائل علامة محددة. حيث تم توزيع الاستبيانات عن طريق التواصل المباشر بين الباحثة وأصحاب المؤسسات، ثم بعد ملئ الاستبيانات تمّ استخدام المنهج الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

٢– ثبات المقياس

تم التحقُّق من ثبات المقياس وُفقَ طريقة الثبات بالاتّساق الداخليّ باستخدام معامل ألفا كرونباخ: تتطّلب هذه الطريقة حساب ارتباط البنود مع بعضها بعضاً (امطانيوس، 2006).

جدول(8) يبين معاملات ثبات ألفا للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأبعاده ولمقياس المعوقات التي تقف بوجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفائدة نموذج V للتكامل مع المؤسسات الكبيرة بأبعاده والدرجة الكلّية

بنود الدراسة للدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	معامل ثبات ألفا
قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية الداعمة	0.811
تحسين مستوى معيشة الفرد	0.699
تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية	0.720
الحد من البطالة	0.881
الدرجة الكلية	0.811
عدم تناسب القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية	0.766
للموانع المالية–الثقافية	0.697
الدرجة الكلية للمعوقات	0.719
طرح مدل التنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.885

يتبيّن من الجدول أنّ معاملَ ثبات ألفا كرونباخ بين بنود المقياس بأبعاده والدرجة الكلّية مرتفعٌ ممّا يدلُّ على الاتّساق الداخليّ للبنود ومن ثمّ ثباتها، ممّا يجعل المقياس صالحاً للاستخدام.

٣– نتائج تساؤلات الدراسة

ومن اجل الإجابة عن جميع تساؤلات الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، وفيما يلي بيان ذلك:–

جدول(9): يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، محاور الدراسة مجتمعة (الدرجة الكلية) لجميع فقرات الاستبانة

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
	تلقيت منحة من أي مؤسسة مالية من اجل تمويل مشروعك	3.55	0.596	كبيرة
	تلقيت تسهيلات من قبل المؤسسة المالية من اجل تمويل مشروعي	3.41	1.201	متوسطة
	ساعدك المشروع في الحصول على قرض من أي مؤسسة مالية	3.11	1.531	متوسطة
	واجهت عجز في تسديد الاقساط في حال الحصول على قرض	3.12	0.839	متوسطة
	فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض	2.83	1.361	متوسطة
	واجهت العديد من العقبات في حال الاقتراض في المؤسسات المالية	2.77	1.176	متوسطة
	يوجد العديد من الضمانات في حالة الحصول على قرض	2.01	0.890	قليلة

	من اجل المؤسسات الصغيرة			
الدرجة الكلية **لسؤال** ما دور المؤسسات في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية		3.11428	0.52157	متوسطة
	انعكس تأسيس المشروع على تحسن مستوى سكني	4.13	1.013	كبيرة
	تحسنت قدرتي على اقتناء سلع الرفاهية بعد تشغيل المشروع	3.51	1.313	متوسطة
	هناك تحسين في قدرتي على تامين المدخرات الخاصة بعد تشغيل المشروع	3.08	1.452	متوسطة
	هناك تحسن في انفاقي على الخدمات التعليمية بعد تأسيس المشروع	3.11	1.011	متوسطة
	هناك تحسن في انفاقي على الخدمات الصحية بعد تأسيس المشروع	2.82	1.052	متوسطة
	حصلت على دخل كافي بعد تشغيل المشروع	2.92	1.410	متوسطة
	اصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الاسرة	2.55	0.999	متوسطة
	تحسن نظامي الغذائي بعد المشروع	2.71	1.114	قليلة
الدرجة الكلية لسؤال: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى معيشة الافراد في فترة الحرب الداخلية في سورية؟		3.10375	0.56361	متوسطة
	يوجد لدي خطة استراتيجية لتوسيع المشروع	3.21	1.221	متوسطة
	علمت على استقطاب أحد الموظفين من الخارج	3.13	1.117	متوسطة
	أصبح لدي تحسن في قدرتي على اتمام معاملات المالية الخاصة بالمشروع نظرا لدخل المشروع الجيد	2.69	1.280	متوسطة
	عملت على تطوير المنتج تبعا لمعرفتي بالزبائن	2.39	1.193	قليلة

	يتوفر لدي معرفة كافية عن الموردين لمستلزمات المشروع	2.25	1.390	قليلة
	أصبح لدي معرفة بالنظام الضريبي الخاص والاعفاءات المستحقة لدي من قبل الادارة المختصة	2.04	1.011	قليلة
	أصبح لدي مجموعة من الموظفون لتسويق منتجات المشروع	2.11	1.029	قليلة
الدرجة الكلية لسؤال: **دور المؤسسات الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية؟**		2.54571	0.62914	متوسطة
	المؤسسات الصغيرة تقلل من نسبة المشاركة في الوظائف الحكومية والاتجاه الى العمل الخاص	4.45	0.712	كبيرة
	يسهم مشروعي في استقطاب خريجي الجامعات	4.53	0.610	كبيرة
	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة عل استمرارية	4.44	0.652	كبيرة

	عمل المشروع مما يتسبب في زيادة عدد الموظفين			
	تساهم المؤسسات الصغيرة على توظيف اصحاب الكفاءات	4.29	0.801	كبيرة
	يوجد موظفين دائمون بالمشروع	3.91	0.726	كبيرة
	المؤسسات الصغيرة لها دور هام في خلق فرص عمل جديدة	3.71	1.001	كبيرة
	يساهم مشروعي في دعم مشاريع اخرى فبتالي يتضاعف اعداد الموظفين	3.11	1.210	متوسطة
	أصبح هناك عائد ثابت من المشروع وعدد أكبر من الموظفين	2.29	1.071	متوسطة
الدرجة الكلية لسؤال: **دور المؤسسات الصغيرة في الحد من البطالة**		3.84125	0.53938	كبيرة

31	الأزمة المالية العالمية في فترة كورونا	4.55	.693	كبيرة
32	الأزمة الاقتصادية في سورية خلال الحرب	4.41	.689	كبيرة
33	لعقوبات الاقتصادية على سورية	4.30	.664	كبيرة
34	وجود توتر بين العلاقات الاقتصادية والسياسية للبلد مع بلدان الجوار	4.30	.819	كبيرة
35	التدخلات المتعددة والغير مناسبة للدولة في نظام السوق المحلي	3.83	.847	كبيرة
36	انتشار البضائع المهربة	3.81	1.159	كبيرة
37	ارتفاع معدل التضخم في البلد	3.80	0.829	كبيرة
38	عدم وجود محيط تنافسي سليم في البلد	3.19	1.241	متوسطة
الدرجة الكلية لسؤال: **معوقات عدم تناسب القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**		4.02375	0.35688	كبيرة
39	غياب وجود أنظمة تأمين محددة ومتناسقة للشركات الصغيرة والمتوسطة	4.45	0.793	كبيرة
40	انتشار البيروقراطية ووجود نظام حكومي غير مرن لعرض مختلف خدمات المؤسسات المتوسطة والصغيرة	4.50	0.581	كبيرة
41	تفضيل المستهلكين المحليين للمنتجات الخارجية	4.33	0.701	كبيرة
42	تفضيل المؤسسات الكبرى لاستيراد موادها ولوازمها من الأسواق الداخلية للشركات المتوسطة والصغيرة	4.55	0.693	كبيرة

43	غياب الدراسات الهادفة لمعرفة السليقة المحلية للشعوب الاستهلاكية	3.93	0.797	كبيرة
44	غياب ثقافة الاقتراض من البنوك بين أفراد الشعب	3.81	1.149	كبيرة
45	ارتفاع أسعار المواد الأولية الخارجية	3.81	1.141	كبيرة
46	عدم الثقة بالمواد الأولية المحلية	4.41	0.683	كبيرة
الدرجة الكلية لسؤال: **معوقات والموانع المالية – الثقافية على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**		4.22375	0.49631	كبيرة
47	وجود تنسيق مع المؤسسات الكبيرة في البلد يقوي من إمكانية إنتاجية شركتي شهرياً	4.51	.695	كبيرة
48	وجود تنسيق مع المؤسسات الكبيرة في البلد يقوي من إمكانية زيادة الدخل الشهري لشركتي	4.42	0.681	كبيرة
49	وجود اجتماعات دورية مع المؤسسات الكبيرة تساعد في تحسين التخطيط الدائم لعمل شركتي	4.39	0.669	كبيرة
50	وجود تنسيق مع المؤسسات الكبيرة يساعد على تسريع تسويق منتجات شركتي	4.49	.0.611	كبيرة
51	وجود التنسيق مع المؤسسات الكبيرة يساعد على الضمان المالي لشركتي	4.05	0.898	كبيرة
52	التأمين المالي الذي أحصل عليه من دعم المؤسسات الكبيرة يزيد من عدد العاملين في شركتي	4.21	0.822	كبيرة
53	وجود التنسيق المالي مع المؤسسات الكبيرة يخفف من عبء التنافس مع البضائع الأجنبية	4.30	0.818	كبيرة
54	وجود التنسيق الإنتاجي مع المؤسسات الكبيرة يخفف من إمكانية التهديد لإفلاس شركتي	3.80	1.166	كبيرة
الدرجة الكلية لسؤال:**الدور الإيجابي لتكامل والتنسيق حسب النموذج V للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة**		4.271	0.882	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه:-

١- أن هذه المؤسسات تلعب دور في تحسين قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية بدرجة كلية متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.114). وأن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى معيشة الافراد بكافة المجالات كانت متوسطة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.103). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لدور هذه المؤسسات في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية كانت أيضاً متوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (2.54)، كما تلعب هذه المؤسسات دور كبير في الحد من البطالة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.841). وبالتالي كان المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لبعد الدور التنموي لهذه المؤسسات في دمشق متوسط وبدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.151). وعلى ما سبق نستطيع الاستنتاج بأن هذه المؤسسات تلعب دور في الانتعاش الاقتصادي للبلد رغم ظروف الحرب التي اثقلت كاهل الاقتصاد الوطني.

٢- أن البُعد الأول للموانع وهو: (عدم تناسب القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية) اثر على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبدرجة كلية كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.023)، كما أن الدرجة الكلية للبُعد الثاني للمعوقات وهو: (الموانع المالية – الثقافية) على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميعها كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.223)، وتشير هذه النتائج إلى أن القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية في البلاد بالإضافة إلى العقبات المالية والثقافية جميعها تقف عائق أمام قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي في الانتعاش الاقتصادي في المرحلة الراهنة مما يؤثر سلباً للدور المنوط بها في مرحلة إعادة الاعمار.

٣- وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لبُعد تقدير كفاءة طرح مدل التنسيق بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت جميعها كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.271)، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية توفير الحاضنة المالية والاستراتيجية المخططة بين المؤسسات المنتشرة في البلاد والتي تقف كخطوة أولى داعمة لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور التنموي المنوط بها والذي يحميها من الافلاس أو الوقوع في براثن المديونية الهائلة وتحمي منتجاتها من الكساد من خلال تأمين جهة تعتمد على منتجاتها بشكل دائم وبالتالي يسعى هذا النموذج لإيجاد بيئة عمل مناسبة أمام قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي للانتعاش الاقتصادي في دمشق في مرحلة إعادة الاعمار بعد الحرب.

٤- نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الجدول(10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمت (ت) للتباين بين ابعاد الدراسة

أبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه(ت)	مستوى الدلالة	القرار
قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية	3.11428	0.52157	2.958	.5430	غير دالة إحصائيا
تحسين مستوى معيشة الفرد	3.10375	0.56361	2.959	.5870	غير دالة إحصائيا

تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية	2.54571	0.62914	2.589	.0000	دالة إحصائياً
الحد من البطالة.	3.84125	0.53938	3.831	.0000	دالة إحصائياً
مانع عدم تناسب القوانين والأنظمة التسويقية والتجارية	4.02375	0.35688	3.811	.0000	دالة إحصائياً
الموانع المالية- الثقافية	4.22375	0.49631	2.594	.0000	دالة إحصائياً
طرح مدل التنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	4.271	0.882	2.831	.0000	دالة إحصائياً

نلاحظ من الجدول أعلاه أن مستوى دلالة الاختبار Sig يساوي (0.00) وهو أصغر من 5% في الفرضيات الرئيسية التالية (الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بينما جاءت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية في الفرضية الأولى والثانية أي نرفض الفرضية الصفرية وتكون نتائج الفرضيات كالتالي:-

١- لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في قدرة الافراد للوصول الى المؤسسات المالية وتحسين مستوى معيشة الافراد.

٢- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور المؤسسات الصغيرة في تحسين مستوى الفرد الخاص بالأنشطة الاقتصادية، و الحد من البطالة.

٣- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للأنظمة والقوانين التسويقية والتجارية في سورية و لدور الموانع المالية-الثقافية في الحد من قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها.

٤- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طرح مدلV التنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** نتائج الدراسة**

١- من أهم الطموحات التي تريد سورية تحقيقها في المرحلة الأولى من إعادة الاعمار، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسطيع حمل عجلة التنمية والانتعاش الاقتصادي للبلاد، ولًما كان لهذه المؤسسات من دور فعال في التنمية الاقتصادية قبل الحرب جاء المرسوم عام 2016 كآلية لتخفيف من المعوقات السابقة والحالية التي تعيق قيام هذه المؤسسات بدورها المنوط بها. إلا أن نسبة مشاركتها في الاقتصاد الوطني خافت في كثير من الأحيان. فأبرز المشاكل التي تعانيها هذه المؤسسات حالياً عدم توفر رأس المال في تمويلها، الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي بين المؤسسات في البلد. إضافة لظروف العقوبات الاقتصادية على البلاد ومشاكل الاستيراد والتصدير.

٢- إن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سورية في المرحلة القادمة أمر ذو أهمية نظرا للوضع الراهن للبلد بعد

تسعة أعوام من الحرب الدامية من جهة، ونظراً للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المؤسسات من صغر حجمها ومحدودية رأس أموالها المستثمرة، كما أنها لا تتطلب غالبا درجة تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل وسهولة التسيير و اتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص التي تتمتع فيها مكنتها لأن تلعب أدوار مهمة فهي تمكن من امتصاص اليد العاملة التي تشكوا منها سورية في هذه المرحلة والتي بلغت 80%، كما تؤدي إلى تلبية حاجيات الشعب السوري والمساهمة في خلق القيمة المضافة وزيادة الدخل القومي والإنتاج المحلي.

٣- وبناءً على إمكانية طرح نموذج (V) للتنسيق بين المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، أكد أصحاب المؤسسات أن وجود مثل هذه الخطوة في المرحلة الحالية هو الحل الأنسب والأمثل لمساعدة هذه المؤسسات من خلال الدعم المالي والاستراتيجي. حيث يمكن ان تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ومحورياً في التشغيل وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين جميع المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المؤسسات وللدولة بنفس الوقت بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الإنتاج حسب الميزة التنافسية لكل قطاع من قطاعات البلد مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*** التوصيات**

١- إيجاد جهة محددة متخصصة تتولى مسؤولية وضع برنامج متكامل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والجديدة وتوفر الآليات المناسبة لمساعدتها في الحصول على التمويل اللازم.

٢- تخصيص جزء من موازنة الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير عملها حسب خطط الدولة المستقبلية، وسعي الدولة السورية لتفعيل دور هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم دعم مالي حقيقي وتخطيط مسبق ومنظم بين جميع أنواع المؤسسات لتحقق إمكانية الاعتماد المتبادل بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة.

*** المراجع**

أولاً- المراجع العربية

أبو ناجي، ك.، (2014) *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني*، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، 18

أبو حلاوة، ك.، (2019)، الوضع الحالي للطبقة الوسطى، [أونلاين] متوفر على www.secoss.org/2019/09/25

الأسرج، ح.، (2013). *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي*. القاهرة، مصر: وزارة الاقتصاد.5.

بربيش، س.، وبلغرسه، ع.، (2006). *إشكالية تمويل البنوك الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*. الجزائر: جامعة الشلف الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

بعيو، ص. ودلول، م.، (2016). *سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب*

الدول المتقدمة. الجزائر: منشورات جامعة التبسي، 31.

تبري، ي.، (2005). *واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول النامية وترقيتها*. الجزائر: منشورات جامعة الجزائر، 4.

حبيبة، ف. وإلياس، غ.، (2013). *دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: منشورات جامعة محمد خضير. 18-19.

حرب، ب.، (2006). *دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"*. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 119.

الحموي، ف.، (2018). *أثر الائتمان المصرفي على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة دمشق وريفها*. مجلة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2 العدد 1، 3.

خربوطلي، ع.، (2016). *الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية*، دمشق، سورية، جمعية العلوم الاقتصادية.13.

رحيم، ح.، (2018). *ترقية ودعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام الحاضن*. الجزائر: ديوان المطبوعات، 8-9.

رشدي، س.، (2006). *التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر*. الجزائر، منشورات جامعة السيلة، 41.

زايد، ف.، (2007). *أساسيات منهجية البحث في العلوم الإنسانية*. عمان، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 65.

سلامة، ج.، (2009). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر*. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، 3.

سليم، ق.، (2013). *التغلب على المعوقات أمام تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعزيز الوصول إلى التمويل*، دمشق، سورية، مؤسسة التمويل الدولية، 2.

سليمان، ع.، (2019). *فلسفة التنمية وإعادة الإعمار بعد الحرب*، دمشق، سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 4-5.

سيروب، ر.، (2018). *تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. دمشق، سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 26.

شريقي، م. وعلي، ر.، (2017). *قراءة في تجربة المشاريع الصغيرة في سورية (2001- 2017)*. مجلة جامعة تشرين، المجلد (39) العدد (5)، 401-402.

الطاهر، ب.، ومراد، ش.، (2008). *المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار*

ومعايير التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، الجزائر، منشورات جامعة سطيف،3.

العاشور، ق. وصقر، ر.، (2017). *هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. دمشق، سورية، منشورات دار دمشق،20-23.

عبد السلام، ق.، (2006). *إدارة الأعمال الدولية*. بيروت، لبنان، الدار الجامعية،81.

العبيتي، ن.، (2006). *الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي*. الكويت، مجلة المال والصناعة، العدد 24، 13.

عمر، أ.، (2012). *إدارة المشروعات الصغيرة*. القاهرة، مصر، الدار الجامعية، 94.

عيسى، ا.، (2013). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أفاق وقيود*، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 273.

الفيصل، ر.، (2018). *دور العمليات المصرفية في تسهيل عمليات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سوريا*، مجلة جامعة حماة، المجلد الأول، العدد 5، 7-8.

المبيريك، و.، (2006). *تأسيس المؤسسات الصغيرة وإدارتها*. الكويت: مجلس النشر العلمي، 462.

مخائيل، ا.، (2006). *القياس النفسي*. دمشق، سورية، منشورات جامعة دمشق، 195.

المللي، ق.، (2015). *المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية*. رسالة ماجستير، دمشق، جامعة دمشق، 36.

الموسوي، ض.، (2003). *العولمة واقتصاديات السوق الحرة*، الجزائر، ديوان المطبوعات، 24-25.

موسى، ع. وناصر، ر.، (2012). *دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي*، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (34)، 5.

الناصر، م.، (2008). *دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة*. الجزائر: جامعة عباس، 8.

نبيلة، ع. وعثمان، ع.، (2015). *الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. الجزائر: جامعة البويرة، 44.

نسيمة، ب. ورضوان، ج.، (2010). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والانتعاش الاقتصادي*. رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدية، 112.

هيكل، م. (2002). *مهارات إدارة المؤسسات الصغيرة*، مصر، مجموعة النيل- العربية. 192.

الونداوي، ن.، (2008). *أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق*. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، 124.

ياسين، ع.، (2009). *دور تحليل البيئة الخارجية في صياغة استراتيجيات المؤسسات المتوسطة والصغيرة*. الجزائر: جامعة بسكرة، 93.

قومان، م.، (2018). *مستوى المعيشة في سورية*. www.syrianoor.net/article/21106

قاسمی، ع. و مقدم، م.، (1388). *افزایش رقابت پذیری بنگاه های کوچک و متوسط وتأمین مالی آنها*. مجله اقتصادی شماره 93و 94، 75.

ثانياُ– المراجع الأجنبية

Les petites et moyennes entreprises et la création de produits décentralisés et productifs, Conférence internationale du travail, e session 104, 2015, Bureau international du travail, Genève.pp13.

Meghanaund, A. and others (2003), Small and Medium Enterprises Across the Globa, World Bank Policy Research, Working Paper 3127, August.pp2